مجلة جامعة شندي		العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

منهاج بن هشام الأنصاري عند مناقشة لآراء الزمخشري
في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

يحيى فضل الله مختار*

مقدمة:

الدارس لكتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) للعلامة ابن هشام الأنصاري، يجده كتاباً قد حوى آراءً نحوية ولغوية كثيرة، منسوبة لعلماء كثر، في مختلف الأزمنة والعصور بدءً من الخليل بن أحمد وسيبويه إلى عصر ابن هشام الأنصاري ومن مختلف المذاهب النحوية.

وقد تعرض ابن هشام إلى معظم هذه الآراء شارحاً وناقداً ومفسراً لها.

ولقد رأيت أن ابن هشام أكثر من ذكر آراء الإمام الزمخشري في كتابه بصورة فاشية، فكان هذا باعثٌ للنظر والوقوف عند ورود هذه الآراء وتتبعها. وهذا ما حفزني أن أوضح منهاج ابن هشام في عرضه لهذه الآراء وتحليلها وفي أي المجالات كانت، فبينتها في هذا البحث بصورة علمية حتى تصبح طريقة ومنهاجاً علمياً يفيد الباحثين من النحاة واللغويين في دراساتهم وبحوثهم خاصة في كتب التراث.

والله نسأله التوفيق (آمين)

* جامعة شندى – كلية الآداب قسم اللغة العربية

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

1- ترجمة ابن هشام:

في هذه الترجمة نبين بإختصار: نشأته – شيوخه – عصره – ثقافته وأهم مؤلفاته.

1-1: هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام.

الأنصاري الخرزجي[1] الملقب بجمال الدين والمكنى بأبي محمد، ولد بالقاهرة.

يقول الشيخ خالد الأزهري. في مقدمة كتابه شرح التصريح على التوضيح ((ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذى القعدة الحرام سنة ثمانٍ وسبعمائة ووافقت وفاته خامس ذي العقدة أيضاً سنة إحدى وستين))[2]

1-2: نشأته وشيوخه:

نشأ ابن هشام في القاهرة ودرس فيها معظم علوم عصره من نحو وصرف وفقه وقراءات وتفسير وأدب ولغة على أيدى شيوخها منهم الشيخ عبد اللطيف بن المرحل (744هـ) وقد أخذ عنه النحو، والشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بإبن السراج وقد أخذ عنه القراءات، والشيخ أبو حيان الأندلسي (745هـ) وغيرهم، وكـــان ابن هشــام يذكــر شيخه عبد اللطيف بن المرحل كثيراً ويثني علــيه فهو مــن

---

[1] حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى- دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابى الحلبي – بدون تاريخ – الجزء الأول – ص2

[2] شرح التصريح على التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – دار الفكر - بيروت – بدون تاريخ- الجزء الأول – ص5.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

شيوخه الذين كان لهم أثر بارز في تكوين شخصيته، وكذلك الشيخ أبو حيان الأندلسي، فكان بن هشام يقول فيهما((كان الاسم في زمانه لأبي حيان والإنتفاع بأبي المرحل[1]))متخذاً من الصبر والمثابرة ديدناً له في تحصيل العلم وله في ذلك:

ومن يصطبر للعلم يظفـــر بنيلـــه   ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل

ومن لم يذل النفس في طلب العلا   يسـيراً يعش دهـراً طـــويلاً أخـا ذل [2]

1-3: عصره وثقافته:

عاش ابن هشام في العصر المملوكي (656-923هـ) وهو عصر ازدهار علمي وثقافي. وفيه أنشئت المكتبات التي ضمت نفائس الكتب والمخطوطات، وهو عصر كثر فيه الجمع والشرح والتعليق فوضِعت الموسوعات الجامعه في شتي المعار ف والفنون،مثل نهارية الأر ب للنويري، حياة الحيوان للدميري، لسان العرب لابن منظور وصبح الأعشي للقلقشندي، كما كثرت حلقات الدرس في المساجد الجـامعه وهي أشبه بالجامعات الحره، لتدريس العلوم الشرعيه العربية)[3].

فنهل شيخنا مـن هــذه المــوارد العــذبة فـأصبح عالـماً لغوياً ونحوياً وفقيهاً ومفسـراً ولـه اليد الطـولى في علـم القــراءات ظهــرت هــذه العلـوم في مؤلفـاته وكتبـــه وقد زيــن هـذا العلـم بالـورع والتقى فلم يتــهم باعتقــاده ولا بتدينه

[1] الدرر الكامنه في أعيان المائة الثامنة – لإبن حجر العسقلاني – ط1-حيدر أباد- الهند – الجزء 2- ص 407.
[2] حاشية الامير على المغنى-ص2
[3] انظر المدرسة النحوية في مصر والشام – القرنين السابع والثامن من الهجرة – د.عبد العال مكرم – ط.دار الشروق

ولا بسلوكه، وكان علي مذهب الشافعية لكنه مالبث أن تحنبل، وذلك قبل موته بخمس سنين.

وعني العلماء في هذا العصر بالنحو حتي برز منهم كبار النحاة من أمثال يحيى بن معطي(628هـ) وابن الحاجب (646هـ) وابن مالك الأندلسي (672هـ) وعبد البطيف المرحل وأبوحيان الأندلسي.[1]

4-1: أهم مؤلفاته:

قال الشيخ خالد الأزهري: ((له من المصنفات :المغني، والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل... وشرح الشواهد الكبري والصغري والشذوذ والقطر وشرحهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام (لو) و(حتي)وانتصاب لغةً وفضلاً وجراً ... وشرح بانت سعاد وشرح البردةوا إقامة الدليل الدليل علي التحليل والتذكرة... والجامع الصغير... وغير ذلك[2]))

2-ترجمة الزمخشري:

قال ابن يعيش في مقدمة شرح المفصل مترجماً للإمام الزمخشري: ((هو الإمام العلامة جار الله

[1] شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد الأزهري- ج1-ص5. أنظر مقدمة شذور الذهب لابنش\هشام – دار الكتب العلمية – بيروت – ص5 -8.
[2] شرح التصريح علي التوضيح للامام خالد الازهري –ج1-ص5 .

أبــو القاسم محمــود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ... وزمخشر قرية من قري خوارزم ولد بها في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة[1]).

و كانت نشأته و تربيته بزمخشر اذ اقبل منذ صغره علي العلوم اللغوية و الدينية ثم رحل في طلب العلم الي بخاري و الي بغداد ثم جاء الي مكة.

درس علي كبار العلماء في عصره بهذه الأمصار وعاد إلي موطنه وشهرته ملأت الآَفاق إذ صار من العلماء الأفذاذ في التفسير واللغة والنحو والأدب والعروض وكان معتزلاً في مذهبه الديني.

وله من المؤلفات في كل هذه العلوم من أشهرها أساس البلاغة والكشاف في التفسير والمفصل في النحو[2].

3- كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب:

جاء في مقدمة الكتاب (ولما من الله علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله ... وضعت هذا التصنيف... وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها[3])).

---

[1] شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي – ج1 –ط دار الكتب – بيروت – بدون تاريخ.

[2] انظر ترجمة الزمخشري معجم الأدباء – ط فريد رفاعي – القاهرة – ج19 –ص126.وإنباه الرواة للقطفي –ط دار الكتب

[3] مغني اللبيب لابن هشام –تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –ط محمد علي صبيح وأولاده- القاهرة – بدون تاريخ – ج1 – ص9.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

قال ابن خلدون: ((وصل إلينا بالغرب... ديوان من مصر منسوب الي جمال الدين ابن هشام من علمائها – استوفي فيه أحكام الإعراب مجمله ومفصلة وتكلم علي الحروف والمفردات والجمل وحذف ما في الصناعة... وسماها بالمغني في الإعراب... وضبطها بأبواب وفصول وقد انتظمت سائرها فوقفنا منه علي علم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة[1])).

والحق أن ابن هشام في المغني قد بلغ الغاية من التجديد والضبط والإحاطة والإبداع، حتي أعجب معاصريه عجباً جعلهم يقولون أنه أنحي من سيبويه[2].

وقد نهج فيه منهاجاً لم يسبقه إليه أحد، إذ لم يقمه علي مناهج النحاة المعروفة (المرفوعات – المنصوبات – المجرورات...) ولكنه قسمه الي قسمين كبيرين، قسماً جعله لمفردات حروف المعاني (الأدوات) ورتبه علي حروف المعجم ، موضحاً وظيفة كل أداة وطرق إستخدامها بصوره علميه إحصائية مكنته من جمع اَراء النحاة في كل مفردة ونقاشها بتفصيل ومنطق. أما القسم الثاني فجمع فيه أحكام الجمل وأنواعها وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية وصور المشكلات الإعرابية والإشارة إلي كتب إعراب القرءان كلها، وفي هذين القسمين نجد إنبثاثالاَيات القراَنيه بغزارة ووفرة.

---

1 مقدمة ابن خلدون – ط مصطفي محمد –ص547.

2 المرجع السابق – ص537.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

فهو لم يترك مسألة نحوية أصلية إلا عرض لها، موازناً بين الآراء النحوية المختلفة بتجرد وحرية كاملة من التبعية إلا ما قام عليه الدليل.

إذ أنه كان كثيراً مع البصريين كقوله في الباء المفردة: ((حرف جر لأربعة عشر معنى أو لها الإلصاق، قيل وهو معنىً لايفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الإلصاق حقيقي (كأمسكت بزيد)... ومجازي نحو (مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد[1])) وهو هنا يثبت ما ذكره سيبويه في المعنى الأول للباء مفصلاً له بالحقيقي والمجاز.

ومثال آخر لتبعية البصريين قوله عن معني (لو) ((وقد اتضح أن أفسد تفسير (للو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العباره الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[2]).

وأحياناً يؤثر رأى الكوفيين مثال ما ذكره في قوله عن حرف (ثم) ((حرف عطف يقضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة وفي كلٍ منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يختلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا علي ذلك قوله تعالى: (حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم

[1] مغنى اللبيب – ج1 – ص101.
[2] المغتى –ج1 – ص259.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم[1]) ... على الجواب[2])).

ومرة أخرى مؤيداً لقول نحوي صغير كقوله: ((الأصل في مُذْ مُنْذُ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو (منذ اليوم) ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول (مُذُ زمن طويل) فيضم مع عدم الساكن ... وقال المالقي: إذا كانت مُذ اسماً فأصلها منذ أوحرفاً فهى أصل[3])). فالمالقي من النحاة غير المشهوريين.

4-منهاج ابن هشام في عرض آراء الإمام الزمخشري:

المتتبع عرض ابن هشام لآراء الإمام الزمخشري في كتابه المغنى يجد أن هذه الآراء مبثوتة بطرق مختلفة نبينها في الآتي:

4-1: موافقة الزمخشري جمهور النحاة:

مثال :ماجاء في الحديث عن استعمال (كلا)... للردع حيث ذكر ((وجوز الزمخشري كونه حرف ردع ونوّن كما في (سلا سلا)...وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري[4])). وهذه الموافقات قليلة جداً إذ جاءت في خمسة مواضع فقط.

4-2: مخالفة الزمخشري جمهور النحاة:

مثال: ما جاء في الحديث عن حق صدارة الهمزة في الجملة المعطوفة بالواو أو الفاء أو بثم حيث قال: ((هذا مذهب سيبويه والجمهور

---

[1] سورةالتوبة –آية 118.
[2] مغني اللبيب –ج1-117 .
[3] مغني –ج1-336 .
[4] المغني –ج1-ص190 .

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

و خالفهم جماعة أولهم الزمخشري[1])).ومثاله أيضاً : ((وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليهأم(ْ)[2])). وهذا هو الكثير الفاشي عند عرض آراء الزمخشري في المغني.

4-3 :راى إنفرد به الزمخشري ولم يتعرض له الجمهور من قبل:

مثاله ((في (وتالله لأكيدن أصنامكم)[3] . الباء أصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره[4])) وهذا قليل في الكتاب.

4-4: موافقة الزمخشريلرأي ٍ من آراء النحاة البصريين:

مثال: ما جاء في الحديث عن استعمالات اللام حيث قال: ((وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشري :والتحقيق أنها لام العلة[5])).

4-5لم أقف على عرض رأي موافق أو مخالف ٍ للزمخشري مقروناً بلفظ الكوفيين.

4-6: اقترن رأي الزمخشريبرأي أحد النحاة قبولاً أو رداً :

مثال القبول: ماذكره في حذف الفعل وحده قال: ((يطرد حذفهَ مد ّراً نحو (وأن أحد ٌ من المشركين استجارك[6])و(إذا السماء انشقت)[7]

[1] المغنى –ج1- ص 16 .
[2] المغنى –ج 1-44 .
[3] سورة الأنبياء –آية 57 .
[4] المغنى –ج1-ص 116 .
[5] المغنى –ج1-ص214.
[6] سورة التوبة – آية 6 .
[7] سورة الانشقاق –آية 1.

ISSN:1858-571X العدد الاول (يناير 2004م) مجلة جامعة شندي

(قل لو أنتم تملكون)[1] و الأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وأبو البقاء[2])) هنا اقترن رأي الزمخشري برأي أبو البقاء العكبري النحوي المعروف .

أما مثال المخالفة والرد ((قال الزمخشري يجب كون خبر أنّ فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحزوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: (ولو أنما في الأرض من شجرة اقلام[3]).

قالوا إنما ذلك في الخبر المشتق الجامد كالذي في اللآية[4]))

فابن الحاجب (صاحب الكافية في النحو) لم يخالف رأي الزمخشري في الإعراب لأن ( ) في الشاهد النحوي :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال.

5- مصادر آراء الزمخشري في المغنى :

لم يشر ابن هشام إلى منهاج معين في استقائه آراء العلماء ولا إلى المصادر التي بنى عليها كتابه وا إنما اكتفى بعموم القول حيث ذكر (وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها[5]).

وهذا منهاج سائر العلماء في تصنيفاتهم في ذلك العصر إذ نجد الرأى منسوباً لصاحبه أو أصحابه دون ذكر اسم المصنّف أو الكتاب. مثاله: ((

---

[1] سورة الإسراء – آية 100.
[2] المغنى – ج 2 – ص 633.
[3] سورة لقمان – آية 27 .
[4] المغنى – ج 1- ص270.
[5] المغنى – ج1 - ص9 .

ISSN:1858-571X العدد الاول (يناير 2004م) مجلة جامعة شندي

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى ؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة[1])) فابن هشام هنا لم يذكر من أين جاء بكلام الواسطى. ومثاله أيضاً : ((ولثاني: أنك تقول (عندى مال)وإ ن كان غائباً ، ولا تقول (لدى مال)ألا إذا كان حاضراً ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى ويشر زعم المعرى أنه لا فرق بين لدي وعند، وقول خبره أولى[2])) على كثرة تعدد العلماء في هذا النص وكثرة مؤلفاتهم لم يشر ابن هشام إلى أيٍ من هذه المصنفات وفي حالات قليلة يذكر اسم العالم وكتابه مثاله: ((ذكره ابن الشجرى في أماليه[3]).

ونجد هذا المنهاج هو الذى اتبعه ابن هشام عند ذكر آراء الزمخشرى وأقواله في المغنى والكثير السائد ورود أقوال الزمخشري مباشرة دون الإشارة إلى اسم المصنف أو الكتاب، ولكنه نادراً أشار إلى اسم الكتاب، وهذا انحصر في ذكر اسمي الكشاف والأنموذج، مثاله: ((ولا تفيد (لن) تؤكد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له في أنموزجه وكلاهما دعوى بلا دليل[4])).

6- أساليب ورود آراء الزمخشري في المغنى :

اتخذ ابن هشام منهاجاً متعدد الأساليب والعبارات في معرض نقاشه لآراء الزمخشري نلخصها في الأتي :

[1] المغنى - ج2- ص 618 .
[2] المغنى - ج1- ص 157 .
[3] المغنى- ج1- ص 157 .
[4] المغنى - ج1- ص 284 .

1- (زعم الزمخشري)[1].

2- (ذكر الزمخشري)[2].

3- (وهم الزمخشري)[3].

4- (قال أو قول الزمخشري)[4].

5- (عبارة الزمخشري)[5].

6- (والذي رأيته في كلام الزمخشري)[6].

7- (صح للزمخشري)[7].

8- (أجاز أو جوز الزمخشري)[8].

9- (ومن الغريب أن الزمخشري قال)[9].

10- (خلافاً للزمخشري)[10] .

11- (رآى الزمخشري)[11] .

12- (تبعه الزمخشري) [12].

13- (واختار الزمخشري)[13] .

---

[1] المغنى – ج1 - ص34 .

[2] المغنى – ج1 - ص32 .

[3] المغنى – ج1 - ص33 .

[4] المغنى – ج1 - ص20 .

[5] المغنى – ج1 - ص35 .

[6] المغنى – ج1 - ص34.

[7] المغنى – ج1 - ص39 .

[8] المغنى – ج1 - ص78 .

[9] المغنى – ج1 - ص20 .

[10] المغنى – ج1 - ص284 .

[11] المغنى – ج1 - ص297 .

[12] المغنى – ج1 - ص305 .

[13] المغنى – ج1 - ص314 .

ISSN:1858-571X العدد الاول (يناير 2004م) مجلة جامعة شندي

14 - (والزمخشري يرى)[1].

15- (زاد الزمخشري)[2].

16-(أثبتها الزمخشري)[3].

7- مناقشات ابن هشام للزمخشري:

صور الحوار بين ابن هشام والزمخشري كتاب بحق يبين صدق الوصول إلى الرأى الراجح أو المقصد الصحيح عند ابن هشام إذ كان متجرداً ومتحرراً في مناقشة لآراء الزمخشري ولقد جاءت هذه الصور في حالات متعددة نجملها في:

7-1: الرد على الزمخشري:

فنجدتارة يرد رداً قوياً عليه معتمداً على التحليل المنطقي والمقارعة ومن ثم الدليل قال ابن هشام: ((ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لمن مَنِّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً)[4]. إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون إذ في محل رفع كإذا في قولك: أخطبُ مايكون الأمير إذا كان قائماً، أي لمن منّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه، انتهى، فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان حقه أن يقول إذ كان لأنهم

---

[1] المغنى – ج1 - ص375 .

[2] المغنى – ج1 - ص376 .

[3] المغنى – ج1 - ص346 .

[4] سورة آل عمران –آية 164.

ISSN:1858-571X العدد الاول (يناير 2004م) مجلة جامعة شندي

يقدرون في هذا المثال ونحوه إذ تارةوا إذا أخري بحسب المغنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم أخْطَبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري (إذ) على (إذا) والمبتدأ على الخبر[1])).

من هذا النص نجد أن ابن هشام قد جعل كلام الإمام الزمخشري في هذه المسألة غريباً لم يقل به أحد وأكد هذا بقوله لا نعلم بذلك قائلاً، ثم لما ظن أن الزمخشري بنى قوله على كلام تجويز عبد القاهر عند إعرابه للمثل، أخطأ الزمخشري القياس.وابن هشام يعرض الرأى كاملاً ثم يتبعه تفصيلاً لتوضيح ما فيه كما ذكر في المقدمة. ومثاله أيضاً ((ولا تفيد لن النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في(فلن أكلمَ اليوم أنسياً)[2] ولكان ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً)[3] تكراراً والأصل عدمه[4])).

1 المغنى – ج 1 – ص81.
2 سورة مريم – آية 26.
3 سورة البقرة – آية 95.
4 المغنى – ج ص 284.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

وهنا تجد رد ابن هشام جاء قوياً بالمخالفة الصريحة للزمخشري بما جاء في مصنفيه مثبتاً ذلك بعبارته القوية (أن الأصل عدمه) أي عدم إفادة لن توكيد النفي.

2-7: الإشادة أخرى برأى الزمخشري:

وتارة أخرى يشيد ابن هشام برأى الزمخشري ويراه هو الصحيح ويرد على منتقضى قول الزمخشري بالحجة والمقارعة كأن الرأى رأى ابن هشام نفسه. مثاله: ((أن المفتوحة المشددة النون على وجهين : أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن إنّ المكسورة ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أنّ أنما بالفتح تفيد الحصر كأنما، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (قل أنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد)[1] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به ولا يعر ف القول بذلك إلا في إنما بالكسر، مردوداً بما ذكرت[2])).

فهنا تجد الإشارة بعبارة قوية ثابتة ((صح للزمخشري)) ورد قول أبي حيان (هذا قول انفرد به الزمخشري) لم يقبله ابن هشام وأجاب عنه بقوة بكلمة (مردود) ودليله على ذلك ماذكره في بداية الكلام.

ومثـــاله أيضـــاً ((والــذي رأيته في كـــلام الزمخشـــري في تفسير ســـورة العنكبوت (ولمـــا أن جـــاءت رسلـــنا لـــوطـــاً ســـيء بهـــم)[3] مـــا نصــــه: أن صلـــة أكـــدت

[1] سورة الأنبياء – آية 108.
[2] المغنى – ج 1 – ص39.
[3] سورة العنكبوت- آية 31.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

وجود الفعلين مرتباً ، أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل : لما(أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث... وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ولا كلامه مخالف لكلام النحويين... والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري[1]))

وهنا يؤكد ابن هشام موافقته لكلام الزمخشري ويراه هو الصواب وليس بمخالف لكلام النحاة في هذه المسألة.

7-3: جواز رأي الزمخشري:

ومرة أخرى يورد ابن هشام قول الزمخشري بدون نقاش ويعتبره جائزاً خاصة إذا كان موافقاً لعدد من النحاة ، ومن أمثلة ذلك ((... (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك)[2] ويجوز أن يكون حالاً من ضمير (تاركي) أي ما نتركها صادرين من قولك وهو رأي الزمخشري[3])).

جاء في كلام عن أنواع (أي) ((وموصولاً نحو(لننترعن من كل شيعة أيهم أشد)[4]، التقدير لننترعن الذي هو أشد ... وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة[5])). هنا ابن هشام لم يتعرض علي الزمخشري وا إنما أورد كلام الزمخشري ومعه جماعة علي سبيل الجواز مقتنعاً بتقديرهم.

---

[1] المغنى – ج 1 – ص35.
[2] سورة هود – آية 53.
[3] المغنى – ج 1 – ص148.
[4] سورة مريم – آية 69.
[5] المغنى – ج 1 – ص77.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

8- مجالات الحوار بين ابن هشام الزمخشري:

كتاب المغنى يعتبر بحق كاباً جامعاً يحوي النحو (رأ كانه، أقسامه) واللغة والتفسير والقراءات والمنطق، وجرى الحوار بين ابن هشام والزمخشري في كل هذه العلوم بدقة وحسن تعليل ومنطق ويمكن تلخيص طرق مجالات الحوار في الأتي:

8-1: العوامل والمعمولات:

الحوار بين ابن هشام والزمخشري في هذا المجال غلب عليه التفصيل والتطويل، ربما لأنه ذا طبيعة تعتمد على التحليل والبناء المنطقي، قال ابن هشام في معرض حديثه عن العطف على معمولي عاملين ((واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: (والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها)[1]. فقال: فإن قلتنضب إذا مـُعـْضل، لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني أن إذا عطفٌ على إذا المنصوبة بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال:وا إن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه ،ثم أجاب بأن فعل القسم لمـّا كان لايذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عـامل... وبعد، فالحق جـواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو). ولا إشكـال حينئذٍ في الآيـة. وأخــذ ابن خبــاز جــواب الزمخــشري فجعله قولاً

---

[1] سورة الشمس – آية 1-2.

ISSN:1858-571X (يناير 2004م) العدد الاول مجلة جامعة شندي

مستقلاً فقال: إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم... وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب[1])) .

فالناظر إلى هذا النص يجد أن ابن هشام أثبت أولاً منع العطف، ثم أورد تحليله ومنطقه المفصل في هذا ولكنه أخيراً رد كلام الزمخشري من المنع إلى الجواز حقاً ذاكراً الدليل، والرجوع بعدم الإشكال في الآية، ولم يكتف بن هشام بهذا وإنما أورد رأي ابن الخباز الذي رأى رأي الزمخشري في هذا ووصفه بعدم الوقوف على آراء النحاة الآخرين.

8-2: القياس:

يظهر القياس عند الزمخشري كثيراً في الآراء التي انفرد بها، ونجد ابن هشام حاوره حواراً منطقياً مفصلاً داحضاً حجته أو مؤيداً لها، مثاله ما جاء في الحديث عن المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ((وهي سبعة... الثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو (إن هي إلا حياتنا الدنيا)[2] قال الزمخشري: هذا ضمير لايعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع (هي) موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه: هي النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لإمكان جعل (النفس) و(العرب) بدلين و(تحمل) و(تقول) خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف

[1] المغنى – ج 2 – ص488.
[2] سورة الانعام – آية 29.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصه فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا لأنه متعين فيها فالضعف في كلام ابن مالك وحده[1])). فقول ابن مالك في تمثيله يعني في قياسه وابن هشام يرى وجهاً أحسن في قياس الزمخشري في هذه المسألة بينما يدحض قول ابن مالك في تضعيفه لقياس الزمخشري بهذه الشواهد.

8-3: العلل:

بنى ابن هشام كتابه مغنى اللبيب على التعليلات ولهذا جـــاءت كثيرة كثرة مفرطـة، حتى أن القارئ للكتاب يحس بأنه كتاب نحو مبنى على المنطق وتخريج القواعد المعللة، حتى لا تكاد ترد قاعدة أو رأي دون علة. فالنحو أداة فعالة في تقويم المنطق والجدل، ولما كان الإمام الزمخشري أحد أئمة المعتزلة والفلسفة الإسلامية انعكس هذا الفكر على اهتمامه بالعلل النحوية في آرائه، هذا الإهتمام – والذي اعتقد –كان حافزاً لإبن هشام للتكثير من مناقشته للزمخشري في المغني ومثاله: ((وفي الكشاف (فإن قلت مامعنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وا إن وعد الله لايحمل إلا على مبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه إن الجملـــة الثانية محتمل أن تكون تكريراً للأولى لتقرير معناها في النفوس... وأن تكون الأولى عِدَةً بأن العسر مردوف باليسر لا محللة والثانية عِدَةً بأن العســـر متبوع باليســـر لا محـــالة، فهمـــا يســـران على تقـــدير الإستئنلف، وا إنمـــا كـــان العســـر واحـــداً لأن اللام إن كانـت للعهـد في العسر الذي كـانوا فيه

[1] المغتي –ج2 – ص489.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

فهو، لأن حكمه حكم زيد في قولك (إن مع زيد مالا أن مع زيد مالاً) وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو أيضاً وأما اليسر فمنكّر متناول لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر فيكون الأول ماتيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام. والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء أو يحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة[1]) ورد هذا عند القول ((إن تكررت النكرة كانت غير الأولى. فكان هذا تعليل الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ((فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسراً))[2]. ومثاله أيضاً : ((قال الزمخشري في قوله تعالى (أفأنت تنقذ من في النار)[3] إنهم جعلوا الآن للتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكر أبلغ وأحسن [4])).

4-8 :التفسير :

اهتم ابن هشام اهتماماً خاصاً بحفظ القرآن ودراسته بدليل هذا الفيض الزاخر من الآيات القرآنية في المغني وأكثر من الاستطرادات الرائعة حول تفاسير الآيات إذ أنه كان كثيراً يتضمن المسائل النحوية ما يناسبها من آي التنزيل وتفسيرها وتأويلها. وكانت هذه من أقوى الأسباب التي دفعت ابن هشام ليكثر من ذكر الزمخشري صاحب التفسير المشهور:

[1] المغني – ج2- ص 658.
[2] سورة الشرح – آية 5-6.
[3] سورة الزمر –آية 19.
[4] المغني –ج2- ص488.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الذي قيل فيه:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشاف [1] إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي جاء في المغنى في تفسير قوله تعالى :((فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة))[2] ((وقال الزمخشري فإن قلت الذي أُطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين أثنين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكوير في مثنى وثلاث ورباع ؟ قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العددالذي أُطلق له كما تقول للجماعة : اقتسمواهذا المال درهمين درهمين وثلاث ثلاث وأر بعة أربعة ... ولو جئت فيه بأو لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينهما فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداء وا ٍن شاءوا متفقين فيها محظوراً عليهم ما وراء ذلك [3])).

---

[1] مقدمة الكشاف :للزمخشري – ج 1- ص1 – ط المطبعة البهية المصرية -1343ه.
[2] سورة النساء – آية 3.
[3] المغني – ج2 – ص 654.

مجلة جامعة شندي   العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

ويرد ابن هشام مخالفاً لهذا التفسير بقوله ((وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبتواو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم ... واختلف فيها [1])). ومثاله أيضاً ((قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى :(والبحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر ٍ [2])) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

وقد اغتدى والطير في وكناتها   بمنجرد قيد الأوابل هيكل

وجئت والجيش ُ مصطف ٌ ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عَر َيت ْ عن ضمير ذي المحال ويجوز أن يقدر (وبحرها) أي وبحر الأرض [3])).

---

[1] المغني – ج2 – ص 655.
[2] سورة لغمان – آية 27.
[3] المغني – ج2 – ص 466.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

5-8 : القراءات :

النحو هو وليد التفكير في قراءة القر آن السليمة والصحيحة. فأوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء أومن عُنُوا بالدارسات القرآنية، فمن البصريين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد، ومن الكوفين علي ابن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء.

ففي المغنى بجانب العناية الفائقة بالدراسات النحوية واللغوية نجد أن ابن هشام انصب على دراسة القراءات وما تستنتج من أقيسة وعلل وفقه ومباحث وعلم الكلام وهو لا يقتصر على القراءة المتواترة بل يجئ أحياناً بالقراءة الشاذة ويخرّج الجميع على وجه من وجوه الإعراب.

وعلى هذه القواعد جرى حــواره مع الزمخشري في عدد من القضـايا النحوية المتعلقة بالقراءات، مثاله ((ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة أبي ابن عبلة ((إن ذلك لحق تخاصمَ أهل النار))[1] بنصب تخاصُمَ : إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جمــاعة المحققين اشترطوا في نعت الإشــارة الاشتقــاق كما اشترطـوه في غيـره من النعــوت ولا يكـــون التخــاصم أيضاً عطف بيانٍ لأن البيــان يشبه الصفـه فكلــما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (أل) كــذلك مــا يعطف عليها [2]))، فابن هشــام يوافــق الزمخشري في القـراءة ولكنــه يصــف تحليـله وتخــريجه النحــوي للقــراءة بالــوهم بزعــمه أو هِمَ و أخطــأ

[1] سورة ص – آية 64.
[2] المغني – ج2 – ص 575.

بتقدير تخاصُمَ صفة للإشارة، إذ أن صفة الإشارة من اشتراطها أن تكون مشتقة وتخاصُمَ هنا مصدر. ومثاله أيضاً ما جاء في القول: عن (لات) ((إنها كلمة وبعض كلمة وذلك لأنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله أبو عبيدة وأبي الطراوة، واستبدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام – وهو مصحف عثمان رضي الله عنه – مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور أنه يوقَفُ عليها بالتاء قد تنكسر على أصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرىء بالكسر على البناء كجَيْرِ ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه [1])).

فابن هشام هنا استعان بقول الزمخشري في رده على أبي عبيدة وابن الطراوة فأثبت أن التاء من أصل لات.

خاتمة :

هذا ما يسر الله لي تناوله من فيض بحر المغنى، فأسأله أن يجنبني الزلل ويوافقني في معاتي وفي مقالتي، إليه أدعو وا ٕليه مآب.

---

[1] المغني – ج1- ص 254.

مجلة جامعة شندي العدد الاول (يناير 2004م) ISSN:1858-571X

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً :

1- إنباه الرواة - للقفطي – طبعة دار الكتب المصرية – بدون تاريخ.

2- بقية الوعاة – للإمام جلال الدين السيوطي – طبعة مطبعة السعادة –بدون تاريخ.

3- حاشية الشيخ الأمير على المغني – للشيخ الأمير – طبعة دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي –بدون تاريخ.

4- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة – لابن حجر العسقلاني – الطبعة الأولى –حيدر أباد – الهند – بدون تاريخ.

5- شذرات الذهب - للعماد الحنبلي - طبعة القدس 1315 هـ .

6- شرح التصريح على التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – دار الفكر – بيروت – بدون تاريخ.

7- شرح شذور الذهب – لابن هشام الأنصاري – دار الكتب العلمية –بيروت – بدون تاريخ.

8- شرح المفصل – للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي – طبعة دار الكتب – بيروت – بدون تاريخ .

9- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري – الطبعة الأولى – المطبعة البهية المصرية 1343 هـ.

10- المدرسة النحوية في مصر والشام القرنين السابع والثامن من الهجرة - د. عبد العال مكرم – طبعة دار الشروق – بدون تاريخ.
11- المقدمة - لابن خلدون – طبعه مصطفى محمد – بدون تاريخ.
12- معجم الأدباء – لياقوت الحموي - طبعهفر يد رفاعي – القاهرة –بدون تار يخ.
13- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محي الدين – طبعه محمد على صبيح و أولاده – القاهرة – بدون تاريخ.